كما قال الاخفش لم يجز بنا الظرف انتهى وهو ايضا خارج عن طريقته قلت جوابه يعلم
مما تقدم قوله احدها اي اولها وعدل عنه لما تقدم قوله الشبه الوضعي تبع
فيه الناظم قال ابو حيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي الا لهذا الرجل اي الناظم
الذي هو امام الرجال باتفاق اهل الكمال وكان اللائق بابي حيان التعبير بذلك بدل
ما اوقعه في التعبير به قلت الانصاف وبلية العصبية وقد اعتمده المصنف
في الجامع لكن قال في حواشي التسهيل قال سيبويه اذا سميت بـ اضربْ قلت
إِبْ باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وهذا ينفي الشبه الوضعي انتهى وقال ابن
الصايغ في شرحه عدم وجدان سابق المصنف في هذا الوجه لا يدل على عدم
الوجود فالشبه اللفظي معتبر في لسانهم كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهتها
لما النافية لفظا الى غير ذلك وما نقل عن سيبويه انه يقال فيما ذكر إِبْ بهمزة
الوصل وبالاعراب احد رايين نقلهما في التسهيل بلا ترجيح فيهما اذا كان المسمى
به حرفا ساكنا وهو بعض كلمة والراي الثاني انه يضم اليه الحرف الذي قبله واستظهر
راي سيبويه بقا همزة الوصل وبالاعراب مع تحرك الحرف بحركات الاعراب اللازمة
قال شيخنا رحمه الله تعالى واعلم ان كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيره
فانهم اعربوا المسمى به وان كان على حرف او حرفين بل ولو كان حرفا نحو بل وعن اذا
سمي بها تعرب اعرابه ودم فكان وضع التسمية لما كان طاريا مع شرف
التسمية ضعف عن تاثير البنا فلا يكون ذلك نافيا للشبه الوضعي ويؤيد ذلك
ان القايلين بالشبه الوضعي كالناظم قايلون بالاعراب في التسمية فكان شرط
تاثير الحرف في الوضع كونه باصل وضع اللغة لقوته انتهى وفي شرح الحاجبية للرضي
فاذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب
وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر
الحكاية تقول لكن من الاستفهامية حالها كذا فضرب فعل ماض وليت حرف
تمن ويجوز معربا نحو ليت بنصب وبرفع قال
ليت شعري واين مني ليتٌ ٭ ان لوا وان ليتا عناءُ
فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة

٥٦

فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على
اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة
ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا
صحيحا نحو منٌّ وكمٌّ بخلاف ما اذا جعلتها منا علما لغير اللفظ فانك لا تضعف
ثانيها بل تقول جاني كم ورايت منا ومررت بمن مخففين فيجعل من باب
ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كُمَيّ كيُدَيّة
وانما جعلتها من باب المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما
جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصًا لانه لم يكن لها لام
في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع
اولى وتقول الاول لا كثرت من الكم ومن المهل مشددتين وذلك لانه لم
ينقل بالكلية وانما نقل من باب المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه
بتضعيف ثانيه ليصير على قل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي
المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في
اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته
سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لوْ وفيْ ولا وهوْ وهيْ تقول هذا لوٌّ
وفيٌّ ولاءٌ زدت على الالف الا الفا اخر وجعلته همزة تشبيها برداء او كساء وانما وجب
التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين
فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سمينا به المراة ومنعنا
الصرف وجب التضعيف لانا لا نامن من التنكير فيجي التنوين اذن وحكي
عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل
حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير
اجنبي ولاجل خوف بقا المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف
المعجم الكاينة على حرفين نحو با تا ثا فان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف
وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باءٌ وتاءٌ ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات
نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالبا والتا واما زاي فهو على ثلاثة احرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)